الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم التسيير
تخصص : مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبان:
قايد كمال بشير
خزان عدة

تحت عنوان:

دور التمويل البنكي في الرفع من الكفاءة الاستثمارية للإقتصاد الوطني

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

د. شباح رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	رئيسا
د. بوزكري جمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د. حجاج مصطفى	أستاذ محاضر "ب"	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

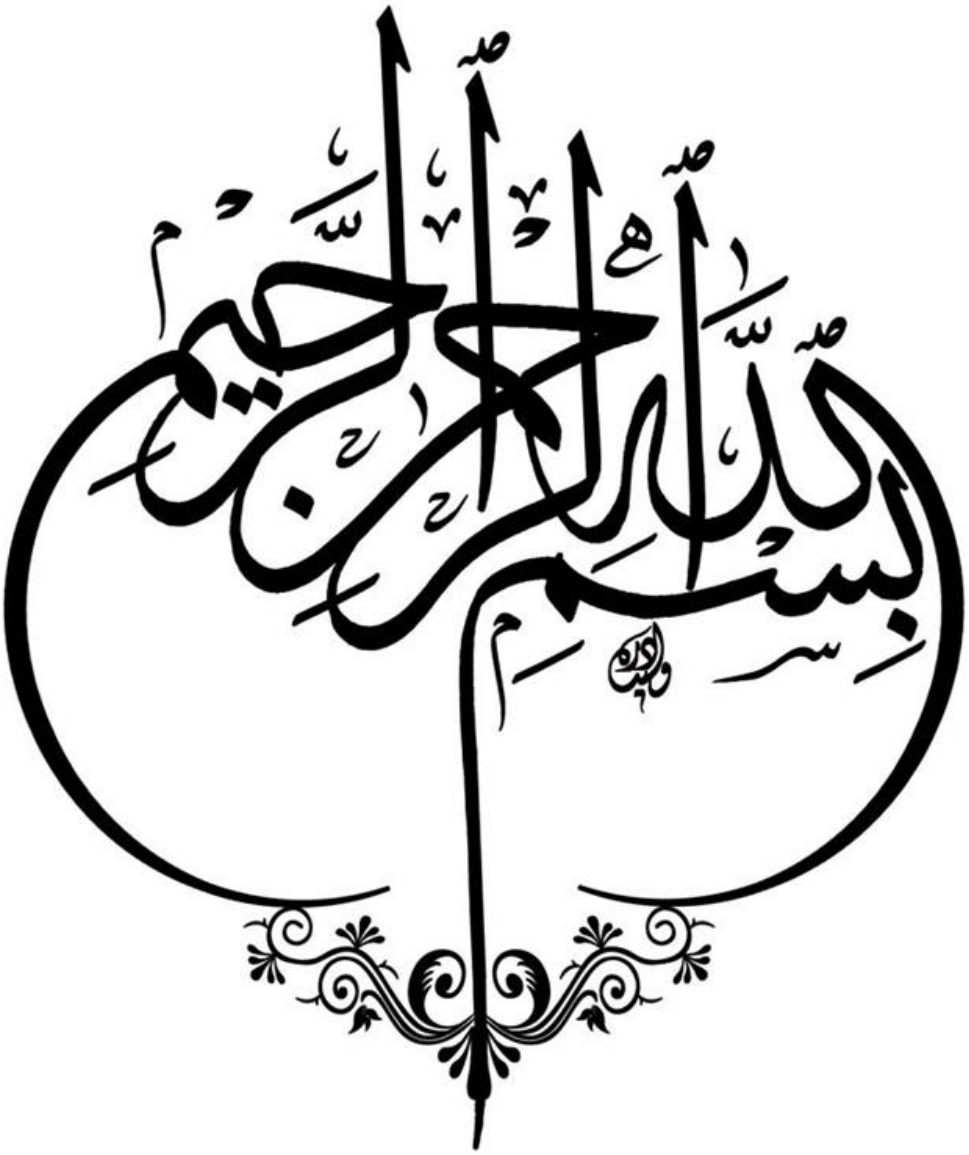

قال الله تعالى:

﴿قال رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

طه الآية: 25-28.

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم :

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " بوزكري جمال " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بجامعة ابن خلدون تيارت والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب آو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقني بدعائها وحرصها علي.

إلى أختي الغالية لطالما مدت يدي العون لي وتعبت من أجلي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

قايد كمال بشير

الإهداء

أهدي نتائج هذا الجهد وعصارة هذا العمل:

إلى التي أهدتني نور الحياة وتعهدت برعاية خطواتي ورسمت معي أحلام حياتي والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعا صافيا أمحو به كدر الأيام.

إلى من زرع في قلبي حب العلم ووضع بين جنباتي القوة والعزيمة والدي الغالي الذي طالما شجعني وساعدني لإتمام دراستي حفظه الله لنا جميعا.

إلى إخوتي الأعزاء حماهم الله.

إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدراسة.

خزان عدة

شكر وعرفان

إهداء

فهرس الموضوعات .....

مقدمة .....

الفصل الأول :
الإطار النظري للتمويل البنكي

تمهيد : 5

المبحث الاول : الاطار النظري للتمويل البنكي 6

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول التمويل البنكي 6

المطلب الثاني : السياسة الاقراضية للبنوك :..... 7

المطلب الثالث :العوامل المحددة لأنواع التمويل..... 10

المبحث الثاني : اليات التمويل البنكي 10

المطلب الاول : صيغ التمويل البنكي..... 11

المطلب الثاني : طرق التمويل البنكي 20

المطلب الثالث :الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي 21

خاتمة الفصل.....23

الفصل الثاني :
علاقة التمويل البنكي بالكفاءة الاستثمارية

المبحث الاول :اليات تحقيق الكفاءة الاستثمارية 26

المطلب الاول : مفهوم الكفاءة الاستثمارية..... 26

المطلب الثاني : متطلبات الكفاءة الاستثمارية 27

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية 28

المبحث الثاني :مؤشرات التمويل البنكي مقارنة مع حجم استثمارات في الجزائر 30
المطلب الاول : تطور التمويل البنكي للاستثمارات في الجزائر..... 30
المطلب الثاني: اثر تمويل البنكي على حجم الاستثمارات بالجزائر 36
المطلب الثالث : اجراءات منح قروض استثمارية في الجزائر 39
خاتمة الفصل 50
خاتمة.....52
قائمة المصادر والمراجع 56

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	مستوى السيولة المصرفية خلال الفترة 2012-2021	37
(2-2)	مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك التجارية 2012-2021.	37
(2-3)	مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك العامة والخاصة بالجزائر 2012-2021	38

مقدمة

مقدمة :

يعتبر التمويل من أسياسيات توسيع وإنشاء وتشغيل المؤسسات بمختلف انواعها و أحجامها ،إذ تحتاج المؤسسات للتمويل بمختلف أشكاله من اجل تغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها .ويعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية للتمويل وبالحديث عن النظام المصرفي الجزائري فقد شهد هذا الأخير تطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل بعد الاستقلال ،حيث كان نظاما ليبيراليا ثم تبنت الجزائر بعد ذلك النظام الاشتراكي والذي بدوره لم يتماشى مع المخططات الاقتصادية للدولة وهذا ما دفع بالقيام بإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي وذلك نظرا لدوره في تمويل مشاريع استثمارية ومدى قدرته على التمويل والرفع من الكفاءة الاستثمارية للاقتصاد الوطني وبالتالي تعزيز الثقة في الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات .و بناءا على ما سبق فإن الاشكالية المطروحة تتمحور حول :

" **ماهو دور التمويل البنكي في الرفع من الكفاءة الاستثمارية للاقتصاد الوطني ؟**

1. **الأسئلة الفرعية** : للإجابة على الإشكالية المطروحة تطلب منا البحث على مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي علاقة التمويل البنكي بالكفاءة الاستثمارية ؟
- ما هي الاليات الفعالة للرفع من الكفاءة الاستثمارية عن طريق التمويل البنكي ؟

2. **الفرضيات** :

- هناك علاقة طردية بين التمويل البنكي و الكفاءة استثمارية .
- يبقى تأثير التمويل البنكي نسبيا على الكفاءة الاستثمارية .

3. **المنهج المستخدم** : للإجابة على الإشكالية المطروحة تطلب منا الاعتماد على مزيج من المنهجين الوصفي والتحليلي .

✓ **المنهج الوصفي** : وهذا لدراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل البنكي وإطاره العام وأهم أساسيته في الفصل الأول.

✓ **المنهج التحليلي** : وهذا من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها في الفصل الثاني .

4.أدوات الدراسة : اعتمدنا في البحث على الأدوات التالية :

البحث المكتبي: ذلك من خلال البحث في مختلف الكتب والمذكرات ذات الصلة بموضوعنا.

البحث المعلوماتي في شبكة الانترنت : من خلال تصفح مختلف المواقع التي تناولت هذا الموضوع.

5.أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- إعطاء مفهوم شامل حول التمويل وانواعه و ابراز أهميته الجوهرية.
- تبيان طرق وتقنيات التمويل في الجهاز المصرفي الجزائري .

6.**اهداف الدراسة**: ترمي هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها.:

- دراسة العلاقة بين التمويل البنكي و الكفاءة استثمارية..
- ابراز الاليات الفعالة للرفع من الكفاءة الاستثمارية عن طريق التمويل البنكي.

7.أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب ذاتية:

- علاقة البحث بمجال التخصص الذي اتبعه وهو مالية و بنوك.
- الرغبة في الاطلاع على المواضيع ذات العلاقة بهذا المجال.

8.الأسباب موضوعية:

يعود سبب اختيار موضوع البحث إلى أهمية عمليات التمويل لكونها هي الأساس في تنمية الاقتصاد. وكذا سياسات التمويل في الجهاز المصرفي الجزائري وأبرز تأثيرها على الاستثمار.

9.حدود البحث:

البعد الموضوعي : في الجانب النظري قمنا بإبراز اهم طرق وتقنيات التمويل التي يعمل بها الجهاز المصرفي الجزائري و كذلك دراسة تطورات التمويل البنكي في الجزائر .

البعد الزماني : 2024/2023.

10. صعوبات البحث :

اعترضتنا بعض الصعوبات في هذا البحث و هي كما يلي:

- عامل الوقت .
- قلة المراجع وخاصة الكتب التي تتناول موضوع بحثنا.

11. الدراسات السابقة:

دراسة عقبة نصية بعنوان" فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. تناولت هذه الدراسة المكانة التي تحتلها البنوك في تمويل المشاريع و كذا الاشارة الى دورها الفعال . وتوصلت الدراسة الى ضرورة تمويل الاستثمارات كونها الأداة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني في الجزائر .

ريم كعباش، وفاء ناجم بعنوان " التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكى، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة 2016 ،2017 . و تطرقت هاته الدراسة الى ضرورة تمويل الاستثمارات بمختلف انواعها على غرار القطاع الفلاحي .و قامو بالاشارة الى دور التمويل البنكي في الرفع من الكفاءة الاستثمارية .

12. هيكل الدراسة : من خلال دراستنا تطرقنا الى فصلين هما كالاتي :

الفصل الاول ناقشنا فيه الاطار النظري للتمويل البنكي من خلال المبحثين اللذان يحتويهما . وأولهما يتضمن مفاهيم عامة حول التمويل البنكي ,اما الجزء الثاني فتطرقنا فيه الى اليات التمويل البنكي بما في ذلك طرق و صيغ التمويل البنكي .أما في الفصل الثاني تطرقنا فيه الى علاقة التمويل البنكي بالكفاءة الاستثمارية و ذلك في مبحثين ,الاول تضمن مفاهيم عامة حول الكفاءة الاستثمارية و آليات تحقيقها .اما في المبحث الثاني قمنا بدراسة تطورات التمويل البنكي للاستثمارات في الجزائر و كذلك تحليل مؤشرات تمويل الاستثمارات في الجزائر .

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل البنكي

تمهيد :

يعد التمويل البنكي من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. و يعتبر التمويل من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات. ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بمنح التمويلات من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها. وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية التمويل ، ثم التعرض إلى السياسات الرئيسية التي تحكم طلب الاقتراض في مراحل المختلفة .وكذا العوامل المحددة لأنواع التمويل.

المبحث الاول : الاطار النظري للتمويل البنكي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية, فعملية التمويل البنكي هي قيام البنك بتوفير احتياطات الافراد و المؤسسات و الحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الاساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية.

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول التمويل البنكي

التمويل البنكي هو" الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية (المصارف) على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع " .

الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى هذه البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل لإقراض مرة أخرى إلى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية كما أنها قد تقوم بنفسها ببعض العمليات الاستثمارية، وفي الحالتين فإنها تحقق عائدا تعطي جزء منه للمدخرين مقابل تقديمهم هذه المدخرات لآخرين. فمن وظائف البنك الأساسية خلق الودائع وهذا يعكس قدرتها على التوسع في منح الائتمان ومن هنا يتضح أنه لابد من وجود سلطة عليا يمكنها التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتوجيهها إلى اتجاه يتفق مع السياسة النقدية للبلد وهذه السلطة تتمثل في شخص البنك المركزي .[1]

التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتمويل بحيث يمكن أن نعرفه على أنه: «تدبير الأموال

[1] خديجة مراحي، "**واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**" ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ,تخصص مالية و تأمينات, جامعة أم البواقي, الجزائر، سنة 2017 ص 32

اللازمة لإنشاء وتكوين، أو توسيع أو تطوير المؤسسات بمختلف أنواعها، من مصادر مختلفة و بالأشكال المتنوعة والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة [1]»

وللتمويل البنكي عدة خصائص وهي متمثلة في :

الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى. .

الحق على الدخل: وينبغي أن مانح التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة.

الحق على الموجودات : إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو المأجورات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموارد الثابتة وهنا يكون الحق الأول للبنك بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات.

الملائمة: وهو يعني أي تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت والكمية والشروط والفوائد .[2]

المطلب الثاني : السياسة الاقراضية للبنوك :

تعرف السياسة الاقراضية للبنوك بأنها: "مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحد الأقصى)، وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية. وللوصول للقرار النهائي يجب أن يكون لدى كل بنك أهداف مسطرة لتحقيق أفضل عائد.

[1] سمير هربان،" **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 / 2015 ، ص ص28 -29 .

[2] ريم كعباش، وفاء ناجم،" **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر** " مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016 ، 2017 ، ص7

- تهدف السياسة الاقراضية إلى تحقيق:

✓ سلامة القروض الممنوحة

✓ تنمية نشاط البنك وتحقيق أعلى عائد.

✓ كفاية الرقابة المستمرة على عملية القرض في مراحلها المختلفة.

ولتجسيد سياسة اقراضية ناجحة من طرف البنوك لابد من أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار والمتمثلة في[1] :

تحديد حجم الأموال الممكن اقتراضها: تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال المخصصة للإقراض بناء على حجم الودائع، طلبات السحب، النفقات الأخرى النسب والمعدلات التي الذي لا تزيد قيمته عن نسبة معينة يقررها البنك المركزي بالنسبة إلى الحد الأقصى للاقتراض من موارد البنك.

تنويع القروض: وتتمثل في مختلف صيغ التمويل التي يمكن أن يمنحها البنك لمختلف المؤسسات والقطاعات والمناطق والأنشطة، وللبنك حق الاختيار في تقديم الأولوية للبعض منهاّ أو لتوزيع الأخطار التي قد تنجم عن هذه التمويلات.

مستويات اتخاذ القرار: أي تحديد المستويات الإدارية المسؤولة عن عملية منح القرض وذلك حيث هناك قروض يمكن أن يتخذ القرار بشأنها على مستوى الفرع لضمان سرعة اتخاذ القرار والبعض الآخر على مستوى الوحدة والبعض على مستوى المديرية.

شروط الاقراض: تتمثل غالبا في عنصرين مهمين هما: تحديد مستندات القرض؛ دراسة الضمانات.

أ) تحديد مستندات القرض:

تتمثل في مختلف الوثائق الواجب تقديمها من طرف العميل عند طلب القرض، وقد تختلف هذه الوثائق من بنك إلى آخر، نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر حالة البنوك التجارية في الجزائر:

[1] بن حراث حياة "تقييم الاستثمار على مستوى المؤسسات و البنوك" مذكرة ماجستير,تخصص اقتصاد نقدي و بنكي , كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم ,2006, ص 82

الوثائق القانونية والإدارية المتمثلة في: نسخة من السجل التجاري، الطبيعة القانونية للشركة، الكشف الرسمي للإعلانات القانونية، وثائق الملكية...

الوثائق الجبائية وشبه الجبائية المتمثلة في: نسخة من جداول الانخراط في الضمان الاجتماعي، أو الصندوق الوطني لتأمين الأجراء.

الوثائق المحاسبية المتمثلة في: ميزانيات وحسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات لاحقة والميزانية الافتتاحية(للمشاريع الجديدة)، ميزانيات وحسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة (المشاريع القائمة من قبل).

ب) دراسة الضمانات:

تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك حسب كل حالة ويمكن تصنيفها حسب القانون التجاري الجزائري إلى:

- **الضمانات الحقيقية** (الرهن الحيازي، الرهن العقاري)
- **الضمانات الشخصية** (الكفالة، الضمان الاحتياطي، التأمين الشامل على الأخطار)
- **الضمانات المالية** (التي تمنحها الصناديق المختصة).CGCI[1] FGAR-PME

5/ **متابعة القروض:** متابعة القروض تعني عملية رصد وإدارة القروض التي تمنحها المؤسسات المالية للأفراد أو الشركات و تتضمن هذه العملية عدة خطوات وإجراءات تهدف إلى ضمان سداد القرض وفقاً للشروط المتفق عليها.

إذ يتحتم على البنك وضع نظام رقابي متكامل وصارم وذلك من أجل معرفة مشاكل التسديد لدى العملاء، أو عدم القدرة على ذلك في المواعيد المحددة، ولتفادي النتائج السلبية التي قد تنجم عن عدم متابعة القروض أو إتباع إجراءات تصحيحية حيال ذلك .

[1] جمعون نوال "**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**" مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, تخصص اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة الجزائر 2016 ص 37

المطلب الثالث :العوامل المحددة لأنواع التمويل

1 –الملائمة: يشير إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها أو الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة متماشية مع طبيعتها.

2–الدخل: كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض والعكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية.

3–الخطر: المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الافراد الذين يقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموردات عند التصفية[1].

4–السيطرة: وتعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تعلب دورا في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة إذا كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة فيبدو أنه من الأفضل الحصول على أية أموال إضافية عن طريق الدائنين أو الملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائما .

5–المرونة : يقصد بها تعدد مصادر التمويل المتاحة و إمكانية الاختيار بين البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.

6–التوقيت : والمقصود هو تحديد المؤسسة للوقت الذي تدخل فيه للسوق من أجل الحصول على الأموال بأدين كلفة ممكنة و بأفضل الشروط.

المبحث الثاني : اليات التمويل البنكي

يتحتم على المؤسسات توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها كمستلزمات نشاطها الضرورية، فالتمويل هو أساس إنشاء وتشغيل المؤسسة. و هذا يتم عن طريق مختلف مصادر التمويل المصرفي التي يتيحها البنك .

[1] شوخي هناء،" **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص7

المطلب الاول : صيغ التمويل البنكي:

والتي تنقسم الى عدة تقسيمات سنتطرق اليها في هذا المطلب:

أولا : قروض تمويل دورة الاستغلال

قروض تمويل دورة الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل تقدمها المؤسسات المالية للشركات لتمويل احتياجاتها التشغيلية. تشمل هذه الاحتياجات تغطية التكاليف مثل شراء المواد الخام، دفع رواتب الموظفين، وتسديد المصاريف التشغيلية الأخرى. تهدف هذه القروض إلى ضمان استمرارية العمليات التجارية دون انقطاع وتحسين السيولة النقدية للشركة خلال دورة الإنتاج والتوزيع. عادة ما تُسدد هذه القروض خلال فترة قصيرة تتراوح من عدة أشهر إلى سنة، وتعتبر أساسية للشركات التي تعتمد على التدفقات النقدية المستمرة للحفاظ على نشاطها التجاري و تنقسم إلى :

أ/ قروض تمويل الخزينة : و هي متمثلة في :

1- تسهيلات الصندوق :

وهي عبارة عن تلك القروض التي تقدمها البنوك لعملائها للتخفيف من الصعوبات المالية المؤقتة والتي تنشأ عن تأخر آجال تحصيل الإيرادات عن آجال تسديد النفقات، فهي تسعى إذا لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية تحصيل الإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض ويكون رصيد حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين لمدة معينة لا تتجاوز عدة أيام[1] .

2-السحب على مكشوف:

يقصد بالسحب على المكشوف بأنه" المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري على أن يقرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده الدائم، ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد عودة الحساب إلى حالته الطبيعية وتهدف من خلاله المؤسسة إلى تمويل حاجة في الخزانة متولدة عن نشاط فصلي

[1] الطاهر لطرش "**تقنيات البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر ,2006, ص 58

ويتميز باختلال بين الإيرادات والنفقات مما يولد حاجة عابرة في رأس المال العامل التي تتجاوز إمكانات الممولين.[1]

3- قروض الربط:

قروض الربط عبارة عن قروض تمنح لعملاء البنك لمواجهة احتياجاتهم للسيولة لممولي عملية مالية شبه مؤكدة التحقيق، ولكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية، والهدف من هذه القروض هو تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة أمامها، في انتظار تحقق العملية المالية التي تعتبر شبه مؤكدة بالنسبة للبنك، وعلى سبيل المثال ولتوسيع طاقة المؤسسة، قد برر مجلس الإدارة تمويل ذلك التوسع باللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة ولكن انتظار دخول الأموال الناجمة عن هذا الإصدار سوف يضيع وقتا ثمينا وفرصا عن هذه المؤسسة ، ولتجنب ذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك لطلب قرض لتمويل هذا التوسع والانتظار إلى غاية دخول الأموال التي تعتبر مسألة وقت فقط .

ب/ قروض تمويل المخزونات :

1 /التسبيقات على البضائع:

تستطيع المؤسسة أن تطلب تسبيقا على بضائع تمتلكها في مخزنها، وهذا التسبيق يكون غالبا مضمون بهذه البضائع التي توضع كرهن في مخازن المؤسسة أو قد توضع في المخازن العمومية، وهذه المخازن تكون تحت رقابة الدولة التي تكون مسؤولة على حفظها وتأمينها.

2 /قروض الموسم:

يتمثل هذا القرض في قيام البنك بتمويل مؤسسات التي تمارس نشاط موسمي أو فصلي وتكون هناك فترة كبيرة بين زمن مدخلاتها وزمن مخرجاتها، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة، ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع المحاصيل . وفي كل الحالات لا تستطيع المؤسسة أن تغطي الفارق بأموالها الخاصة فتلجأ إلى الاقتراض من البنك والقرض المعطى يغطي أكبر قدر من هذه

[1] محبوب بن محمود" **حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط، دراسة الواقع الجزائري**" جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2006 ، ص،417

الاحتياجات، والدفع يكون بالتقسيط حسب عمليات البيع، ويكون هذا القرض متغير من شهر لآخر حسب احتياجات نشاط المؤسسة ومدة القرض قد تمتد إلى سنتين كحد أقصى .[1]

د/ قروض تمويل الصفقات العمومية :

تعرف الصفقة العمومية على أنها اتفاقيات للشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري . ونظرا لكبر حجم المشاريع وإجراءات الدفع التي تتميز بالبطء نسبيا .يجد المقاول أو المكلف بالإنجاز أو التوريد نفسه في حاجة إلى أموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب للبنك لتمويل هذه الأشغال وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية و هي :

1/ منح قروض فعلية : تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي:

- ✓ قرض التمويل المسبق.
- ✓ تسبيقات على الديون الفاشلة وغي المسجلة.
- ✓ تسبيقات على الديون الفاشلة والمسجلة.

2 /منح كفالات لصالح المقاولين : يقوم البنك بتقديم كفالات للمقاولين أو الموردين المكتتبين[2] في الصفقات العمومية، هذه الكفالات تعتبر كضمان أمام السلطات العمومية صاحبة المشروع وهناك أربع حالات ممكنة للكفالات :

- ✓ كفالة الدخول إلى المناقصة .
- ✓ كفالة اقتطاع الضمان.
- ✓ كفالة التسبيق .
- ✓ كفالة حسن التنفيذ.

و /القروض بالالتزام :

[1] سليمان ناصر " **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**" ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2015 ، ص53

[2] Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires ; p 23

يتمثل القرض بالالتزام (التوقيع) في قيام البنك بمنح المؤسسة الضمان الذي يمكنها من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطيه نقودا بالتزاماته ولكن يعطيه بثقته. و له ثلاثة اشكال متمثلة في:

الضمان الاحتياطي :عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية .

الكفالة :تعبر الكفالة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

القبول : يقوم البنك في هذا النوع من القروض بالالتزام بتسديد ديون المؤسسة، ويمكن أن يشمل هذا النوع من القروض النوعين التاليين:

- القبول المقدم في عمليات التجارة الخارجية.
- القبول المقدم لضمان ملاءة المؤسسة والذي يعفيها من تقديم الضمانات.

ي/ قروض تعبئة ديون العملاء :

وتشمل القروض التي يقدمها البنك للمؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الأنواع التالية:

الخصم التجاري: يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محل هذا العميل في الدائنية إلى غاية تاريخ استحقاقها، وتعتبر عملية الخصم هنا قرض من طرف البنك لحامل الورقة مقابل حصول البنك على سعر الخصم .

عملية تحويل الفاتورة : هي عبارة عن الية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض، بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبي،حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين فهي بذلك تحل محل المصدر وتتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التجديد مقابل حصولها على عمولة تكون مرتفعة نسبيا(تتحدد العمولة بنسبة معينة من رقم أعمال عملية التصدير.) وتسمح هذه عملية ب :[1]

- ✓ تحويل الديون الآجلة إلى سيولة جاهزة.

[1] الطاهر الطرش" **تقنيات البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر ، 2005 ، ص 75

- ✓ تخفيف أعباء التسيير المالي و تفادي ملفات الزبائن.

القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير: تقترن هذه القروض بعملية الخروج الفعلي للسلع من المكان الجمركي للبلد المصدر، وسميت بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، وتخص هذه القروض يسمح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، و يشترط البنك تقديم بعض المعلومات والتي تخص:

- ✓ مبلغ الدين.
- ✓ طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.
- ✓ اسم المشترى وبلده الأصلي.
- ✓ تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.
- ✓ تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية.

التسبيقات بالعملة الصعبة : في حالة قيام المؤسسة بعمليات التصدير يمكنها أن تطلب من البنك القيام بتقديم تسبيق بالعملة الصعبة، الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم المؤسسة بتحديد هذا المبلغ بالعملة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الاستحقاق.

ونشير هنا إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المؤسسة المصدرة والمؤسسة المستوردة، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسبيقات ما لم تقم بالإرسال الفعلي لصادراتها إلى الزبون الأجنبي.

التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية :

يستعمل التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل العمليات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، ولأجل تسهيل هذه العمليات والعمل على توسيع حركة التجارة الخارجية يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة أنواع مختلفة من التمويل تتيح للمؤسسات المصدرة والمستوردة إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت ممكن وبدون عراقيل.

وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسات استعمال أداة من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية وهي كالأتي :

1/ الاعتمادات المستندية:

تشمل الاعتمادات المستندية تسهيلات فتح اعتمادات للاستيراد بالاطلاع أو مؤجلة الدفع، وينشأ عند فتح الاعتماد التزام مشروط على العميل والبنك في وقت واحد، والشرط الذ ي يتضمنه فتح الاعتماد هو مزدوج في طبيعته، فالشق الأول من هذا الشرط فيتم فيه تداول الاعتماد وفقا للشروط الواردة في فتح الاعتماد وبدون أي مغالطات حتى يصبح قابلا التنفيذ، والشق الثاني أن يبادر العميل فورا بتسديد قيمة الاعتماد. والبنك الذي يتولى فتح الاعتماد المستندي ملتزم بالتسديد عندما يتم تنفيذ شروط الاعتماد و تداول المستندات وفقا للأعراف، ويتحول إلى دين قائم عندما لا يلتزم العميل طالب فتح الاعتماد بتسديد قيمته لدى بنكه، وبالتالي فإنه يتحول من تسهيل غير مباشر إلى تسهيل مباشر .

2/ التحصيل المستندي:

وهو العملية التي يقوم خلاله المصدر بعد شحن البضاعة وإرسالها، بإرسال الوثائق المتفق عليه مع المستورد مرفوقة بورقة تجارية(كمبيالة) أ و بدونها إلى بنكه(بنك البائع)، ليقوم هذ ا الأخير بإرسالها إلى بنك[1] المستورد، ليسلمها مقابل القبول أ و الدفع للكمبيالة أو تحصيل الثمن .

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الدولية في الحالات التالية :

-إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري و استعداده للسداد.

-استقرار الأوضا ع السياسية والاقتصادية في بلد المستورد.

-عدم وجو د أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد.

3/ التمويل الجزافي :

يعبر التمويل الجزافي عن عملية خصم الأوراق التجارية، فهو ألية يمكن من خلالها تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، ويفقد هنا مشتري هذه النوع من الديون الحق في متابعة المصدر أو الأشخاص الموقعين على الورقة التجارية ، .ويمنح التمويل الجزافي للمصدر الإستفادة من المزا يا التالية:

[1] سليمان ناصر،" التقنيات البنكية و عمليات الائتمان"، مرجع سابق ذكره, ص 108

- تغذية خزينة المؤسسة بتحصيل قيمة المبيعات نقدا.
- تقليص الأعباء المتعلقة بإدارة العملاء.
- تجنب مخاطر تغير أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة وتاريخ التسوية المالية.

ثانيا : قروض تمويل دورة الاستثمار

1/القرض الايجاري:

يعتبر القر ض الايجاري فكرة حديثة للتمويل، ويعرف عل أنه عملية يقوم بموجبه البنك أو مؤسسة مالية بوضع آلات أو معدات أ و أي أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار [1]

ونظرا للخصائص الايجابية التي يوفرها الاعتماد الايجاري تم ادخال هذه الالية ضمن نظام التمويل في الجزائر حيث تم اعتماده رسميا بموجب الامر 96-09 [2]الصادر في 1996/01/10 والمتعلق بتحديد تعاريف و مفاهيم اساسية بالإضافة الى اليات ضرورية التي تحكم سيرورة عملية الاعتماد الايجاري .

أنواع الاعتماد الإيجاري حسب طبيعة العقد: نميز نوعين من أنواع الاعتماد الإيجاري:

1/ الإعتماد الإيجاري التشغيلي : و ذلك حسب ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري:(يعتبر اعتماد ا إيجاريا تشغيليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعين إلى المستأجر) ويمكن أن يتميز الاعتماد الإيجاري التشغيلي بما يلي:

- -يمكن للمستأجر أن يلغي العقد.
- -يتحمل المؤجر كل التكاليف المرتبطة بالأصل.
- لا يهتلك الأصل بالكامل خلال مدة العقد لأن مدة عقد الاستئجار التشغيلي أقل من العمر الاقتصادي الأصل المستأجر.

[1] الطاهر لطرش" تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص :76

[2] المرسوم رقم 96/09 المؤرخ في 1996/01/10

2/ الإعتماد الإيجاري المالي :

حسب المادة الثانية من الأمر رقم 09 - 96 المتعلق بالإعتماد الإيجاري ، يعتبر إعتمادا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق و الإلتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر. و بالتالي فإن اهتلاك الأصل المستأجر يستخدم بالكامل خلال مدة الإيجار وأنه ليس للمستأجر الحق في إلغاء عقد الإيجار إ لا بعد نهاية العمر الإقتصادي للأصل المستخدم، كما يتحمل المستأجر في ظل هذا النوع من الإستئجار البعض من التكاليف المرتبطة بالضرائب والرسوم والتأمينات .

-**الاعتماد الإيجاري حسب طبيعة موضوع العقد :** يمكن التمييز بين نوعين من الإعتماد الإيجاري وهذا حسب طبيعة موضوع الأصل الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه وهما :

أ .الإعتماد الإيجاري المنقول:

تلجأ المؤسسة إلى تقنية الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة وذلك لتمويل الحصول على الوسائل الضرورية لنشاطها،[1] وهذا النوع من الاعتماد الإيجاري يتميز مايلى:

- كلا الطرفين(المؤجر و المستأجر)لا يمكنهم ا إلغاء العقد قبل إنقضاء مدة الإهتلاك الجبائي للأصل محل التعاقد.
- تقو م المؤسسة المستأجرة بإدخال تكاليف الإيجار ضمن مصاريفها.
- المؤسسة المستأجرة تقوم بدفع الرسم على القيمة المضافة على مشترياتهما من الآلات وتقوم باسترجاعها على ما تتحصل عليه من أجر مقابل إيجارها لتلك الوسائل.
- يمنح الإعتماد الإيجاري للأصول المنقولة للمؤسسة تمويلا كاملا لاستثماراتها.

ب .الإعتماد الإيجاري الغير منقول :تهدف هذه العملية إلى تمويل الإستثمارات غي المنقولة والتي تتشكل غالبا من بنايات أو عقارا ت تحصل عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها، و تسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار، ويمتاز هذا الاعتماد الإيجاري بما يلي:

- يتيح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل.

[1] الطاهر لطرش" تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص80

- يتيح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الإكتساب المباشر أ و غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء.

- كما يتيح للمؤسسة المستأجرة إمكانية التحويل القانوني لملكية البناء المقام على أرض هي أصلا ملك للمؤسسة المؤجرة.

وبهذه الخصائص التي يمتاز بها الإعتماد الإيجاري يعتبر آلية ملائمة لحل مشكل تمويل المؤسسات.

القروض متوسطة الأجل :

وهي تلك القروض التي تتراوح مدتها ما بين 5 و 6 سنوات وأحيان 07 سنوات، حيث تحصل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات ....الخ [1]

تلتزم المؤسسات عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :

القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي يمنحها البنك للمنشآت، وتكون له فرصة إعادة خصمها لدي بنك تجاري أو لدي البنك المركزي، فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الأخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة .[2]

القروض غير قابلة للتعبئة:

في هذ ا النوع من القروض لا يمكن الخصم لدي بنك أخر ، بل يجب انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشأة بسداد القرو ض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء .

[1] محمد صالح الحناوي "**أساسيات الإدارة المالية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 334

[2] عمران عبد الحكيم "**استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية**"مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2007, ص80 .

القروض طويلة الأجل :

تهدف المؤسسة من خلال اللجوء إلى إستعمال هذا النوع من القروض إلى تمويل الإستثمارات التي تمتد على فترة زمنية طويلة، وتتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها، وعملية تحصيل إيرادات الإستثمار يكون على مدة طويلة، لهذا فالقروض طويلة الأجل تأتي لتلبية هذا النوع من الاحتياجات، حيث أنهما تفوق مدة 07 سنوات لتصل حتى 20 سنة، وهي موجهة أساسا لتمويل الإستثمارات الضخمة .

ومن بين الخيارات المتاحة في هذا المجال أمام البنوك إشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد، أو القيام بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل البدء في عملية التمويل .

المطلب الثاني : طرق التمويل البنكي

يعتبر التمويل وسيط تمر عبره الأموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي وفي هذا الخصوص نجد طريقتين للتمويل :

أ- **التمويل المباشر**: هذا التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة) .

و يعرف التمويل المباشر بأنه أحد أشكال التمويل الذي يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض (المستثمر) دون تدخل أي وسيط مالي، سواءً كان مصرفيًا أو غير مصرفي. ويتخذ التمويل المباشر صورًا متعددة[1]، كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية) .

من ضمن المزايا الرئيسية للتمويل المباشر :

- مرونة القرض.
- التعامل المباشر مع المقرضين .

[1] خنفسي مُحَمَّد عبد الناصر" **مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "مذكرة ماستر في علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير, تخصص اقتصاد نقدي و بنكي,جامعة أحمد دراية,ادرار,2019, ص 27

ب- التمويل غير المباشر :في هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية ترتكز على تدخل الوسطاء.

يقوم الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر والتحويل. والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المسندي للتحصيل المستندي .

المطلب الثالث :الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي

تعتبر الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي اداة لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، و ذلك في ظل التغيرات الداخلية والخارجية المحلية والعالمية.

ويلاحظ أن البنوك لا تتخذ قراراً بتمويل المشروع ومنح القروض إلا من خلال دراسات الجدوى بل وتتزايد أهمية دراسات الجدوى فى هذا المجال بغرض جعلها أحد الأدوات الرئيسية للتعرف على الجدارة الائتمانية للعملاء وبالتالى تتحول الى أن تكون من أهم الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه[1]. تعتبر بمثابة وسيلة يمكن ان تساعد في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة .و التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة .

ونلاحظ ان الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي هي نموذج محاكاة للمشروع و يتم تصوره قبل البدء في عملية التمويل و ذلك للحفاظ على موارد البنك و بذلك هي اداة للحيطة و أمان.

فهي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية و تتمثل اهميتها في :

[1] عبد المطلب عبد الحميد "**دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**" الدار الجامعية للطباعة و النشر, الإسكندرية سنة2005, ص 29

- تساعد على الوصول الى اختيار افضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة .
- التحليلات الحسابية التي تعمل الى حد كبير على اختبار قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيرات الاقتصادية ....
- تساعد في تحديد الافضلية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من ناحية الاقتصادية
- تحقيق التخصيص الكفء للموارد المتاحة .
- وضع اساليب و انماط مبتكرة لتقييم المشروعات .
- تحديد الاثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية.

وبغض النظر عن تعدد تعريفات الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي فيمكن القول ان الجدوى بمفهومها الواسع هي اتخاذ القرار بقبول او رفض و ذلك عبر اربعة خطوات اساسية:

- دراسة الفرص الاستثمارية و تصنيفها .
- دراسة الجدوى التمهيدية .
- دراسة الجدوى التفصيلية .
- تقدير صلاحية تنفيذ المشروع .

وبالتالي فان قرار الموافقة او الرفض تسبقه مجموعة من الدراسات التمهيدية والدراسات التفصيلية التي تتناول مختلف الجوانب (التسويقية/المالية/الفنية...) للتمكن من دراسة النتائج المالية واثار اقتصادية و مدى ملائمة الاستثمار .

خاتمة الفصل:

يعتبر التمويل البنكي من أهم المصادر التي من خلالها يحصل الأفراد على الأموال, إذ تحتاج المؤسسات للتمويل بمختلف أشكاله من اجل تغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها حيث أصبح التمويل البنكي يُشكل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها العديد من الأفراد والجهات والمؤسسات، و لهذا حددت السلطات المسؤولة في الجزائر مجموعة من السياسات التي تضمن السير الحسن لعمليات منح القروض و التمويل.

فالتمويل البنكي يدعم رأس المال المؤسسات والمشاريع بإختلافها . وبالرغم من التنوع الكبير في المشاريع الاستثمارية، الا ان البنوك توفر مصادر متنوعة للتمويل مما يسمح بالاختيار و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية .

الفصل الثاني

علاقة التمويل البنكي بالكفاءة الاستثمارية

تمهيد :

تبنت الجزائر بعد استقلال سياسة التنمية الشاملة ،المستوحاة من التوجه الاشتًراكي الذي اعتمدته كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني، .لكن هذه السياسة شدت الخناق على الاستثمارات وعرفت فشلا كبيرًا خاصة في منتصف الثمانينات، هو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الاشتًراكي، و تبني نظام اقتصاد السوق، و هنا طرحت حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتماشى مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص،و في ظل هذه الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بتمويل الاستثمارات نتيجة لدور هذا الاخير في الرفع من الكفاءة الاستثمارية للأقتصاد الوطنيٍ.

ولذا قسمنا هذا الفصل لمبحثين تناولنا في المبحث الاول مفهوم و متطلبات الكفاءة الأستثمارية و كذا علاقة التمويل البنكي بالمشاريع الاستثمارية كما تطرقنا في المبحث الثاني للتمويل في الجهاز المصرفي الجزائري و كذلك مختلف تطورات التي مر بها مع ذكر إجراءات منح القروض .

المبحث الاول :اليات تحقيق الكفاءة الاستثمارية

تعد الكفاءة الاستثمارية من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الشاملة. تتجسد هذه الكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن من الاستثمارات. تعتمد آليات تحقيق الكفاءة الاستثمارية على مجموعة من الأدوات والسياسات الاقتصادية التي تساهم في تحسين بيئة الاستثمار، مثل تحسين البنية التحتية، وتطوير التشريعات المالية، وتوفير بيئة تنظيمية محفزة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. من خلال هذه الآليات، يمكن تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى التنافسية، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول : مفهوم الكفاءة الاستثمارية

الكفاءة الاستثمارية هي الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق قيمة مضافة من خلال تحقيق الأهداف المخططة بأقل تكلفة ممكنة، وبأقل موارد مستخدمة ، ويمكن قياسها من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات ، أو نسبة المنفعة المحققة إلى التكلفة.

يمكن القول، أن كفاءة استثمارية تعني " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة، ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها " .

أو أنها " أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع، مستهدفا قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا، بغية التعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها مع تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها وهذا يعني أن جوهر عملية تقييم كفاءة الأداء تتمثل بالمقارنة بين ما هو تحقق فعلا وما هو مستهدف وخلال فترة زمنية معينة وهي السنة عادة[1].

[1] كاظم جاسم العيساوي "**دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تحليل نظري و تطبيقي**" دار المناهج للنشر و التوزيع, الاسكندرية, سنة 2011, ص250

ومن الجدير بالذكر أن الكفاءة الاستثمارية تتعلق بتقييم الأهداف المحددة، أو أن تكون خاصة بتقييم مدى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المشروع، أو تتعلق بتقييم الوسائل الفنية المستخدمة، أو بالتوقيت الزمني لاستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتتمثل الاهمية الجوهرية للكفاءة الاستثمارية فيما يلي :

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و استخدامها استخدام مربح .
- ضمان تخفيض المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال عملية تقييم درجة الخطر وكذا درجة التأكد و عدم التأكد .
- توجيه الامثل للاموال المراد استثمارها و هذا ما يساعد على تحقيق الاهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية و المفاضل بين البدائل المتاحة .

المطلب الثاني :متطلبات الكفاءة الاستثمارية :

تتطلب الكفاءة الاستثمارية توفر مجموعة من العوامل على غرار توفير فوائض نقدية و ايضا توفير درجة عالية من الوعي الاستثماري و توفير أعلى حد من الامان.

الكفاءة الاستثمارية تتأثر بمجموعة من عوامل أبرزها:

1/هيكل التمويل :حيث توجد علاقة مباشرة بين هيكل التمويل و الكفاءة الاستثمارية ، فهيكل التمويل الأمثل هو ما يعمل على تحقيق أقصى زيادة في الأرباح والعوائد وذلك في ظل درجة مقبولة من المخاطر[1]

2/استخدام التكنولوجية: تستطيع المؤسسة ما تحسين الكفاءة الاستثمارية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وغيرها من أجل انجاز أعمالها بكفاءة عالية

3/الفعالية الإدارية : يستطيع المدير الفعال تحقيق أعلى مستويات الكفاءة الاستثمارية من خلال قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة في أقل وقت وبأقل تكلفة

4/القيود الخارجية : وتتمثل في : حجم السوق سياسات عامة للدولة، أحوال اقتصادية.

[1] أحمد ياسين عبد الرزاق بصبوص "**أثر معايير بازل على كفاءة استثمار بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية** "مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, ص 238

– أما من الناحية المحاسبية ، قتم تناول عدة مؤشرات لقياس الكفاءة على غرار:

– نسب مالية لتحقق الاستثمار(استثمار فعلي / الاستثمار المخطط) ومعدل عائد على استثمار

– مؤشر فترة استرداد

– موشر صافي التدفقات النقدية .

– مؤشر صافي القمة الحالية

- مؤشرات الربحية
- معدل عائد على الجمالي أصول

المطلب الثالث: العالقة بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة آثار على البنك إما ايجابية أو سلبية وعليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها (الاقتصادية، الفنية والبيئية...الخ) حتى لا يقع في المخاطر. فتكمن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:

من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له و من خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها[1].

يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

[1] حمزة محمود الزبيدي"**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**" الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ،ص 28

توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية مايلي:

- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- تخفيف الكبير من حدة البطالة و الفقر وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري المنتج والمبدع واشباع الحاجات الأساسية.
- تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي.
- تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية.
- تمويل عجز الموازنة العامة ويعتبر مصدرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند عدم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.

المبحث الثاني : مؤشرات التمويل البنكي مقارنة مع حجم الاستثمارات في الجزائر

مؤشرات التمويل البنكي أداة هامة لقياس مدى فعالية النظام المالي في دعم تمويل الاستثمارات ، وذلك من خلال تقييم حجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد والشركات ، وتلعب هذه المؤشرات دوراً رئيسياً في تحليل التوازن بين التمويل المتاح وحجم الاستثمارات الفعلية في السوق. ويعكس هذا التوازن قدرة النظام المصرفي على تلبية احتياجات المستثمرين والمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي. على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الجزائر، يسعى القطاع المصرفي إلى تعزيز دوره في دعم الاستثمارات من خلال تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، وتحسين الإجراءات التنظيمية، وزيادة الشفافية. مقارنة بحجم الاستثمارات المتنامية في البلاد، تظهر مؤشرات التمويل البنكي تقدماً ملحوظاً في توفير الموارد المالية اللازمة، إلا أن هناك دائماً مجالاً لتحسين الكفاءة والوصول إلى مستويات أعلى من الدعم المالي بما يتناسب مع تطلعات التنمية الاقتصادية المستدامة

المطلب الاول : تطور التمويل البنكي للاستثمارات في الجزائر

تلعب البنوك التجارية في الجزائر دورا مهما في تمويل مؤسسات و تسهيل نشاطاتها من خلال ما تقدمه من قروض .و نظرا لأهميتها الجوهرية سنتطرق في هذا المطلب الى التطورات التي مر بها الجهاز المصرفي في الجزائر.

أولا: الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

لقد شملت الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني أيضا القطاع المصرفي، وذلك حتى يندمج ويتكيف مع آليات اقتصاد السوق قصد تحقيق الفعالية وتحسين الأداء وسنتعرض لمراحل هذه الإصلاحات المصرفية عبر مرحلتين أساسيتين هما كالتالي:

1/الإصلاحات المصرفية قبل سنة 1990 :

لقد أظهرت نتائج النظام المالي الجزائري محدوديتها خلال السبعينات وبداية الثمانينات، وعليه أصبح إصلاح النظام المصرفي أمرا حتميا سواء من حيث آليات تسييره أو من حيث المهام الموكلة له، فكان صدور قانون 86-12المؤرخ في

19- 08- 1989 والمتعلق بنظام القرض والبنك، القانون الذي ادخل عدة إصلاحات يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- استعادة البنك المركزي وظيفته الأساسية كبنك للبنوك
- الفصل بين وظيفة البنك المركزي ووظيفة البنوك التجارية
- استعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية للدولة
- تقليص دور الخزينة العمومية في النظام التمويلي للاقتصاد الوطني
- وجوب ضمان متابعة استخدام القروض التي يمنحها النظام المصرفي إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم التسديد للقرض.

ولقد جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988، وهو ما جعل المبادئ التي جاء بها لا تتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة والمتمثلة في استقلالية المؤسسة الاقتصادية[2] وبالتالي كان من اللازم أن يكيف القانون النقدي والذي سيسمح للبنوك كمؤسسات اقتصادية بالانسجام مع القانون رقم 88-01 الصادر في 1988-01-12والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون رقم 06/88 الصادر في 12-01- 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، وتتمثل أهم المبادئ التي جاء بها فيما يلي:

- يعتبر البنك شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية، وهو ما يجعل من علاقات البنوك التجارية مع المؤسسات العمومية الاقتصادية تقوم على قواعد تجارية تعاقدية .
- يمكن للبنوك الحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل من الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية
- دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

---

[1] قانون 86-12 المتعلق بنظام القرض والبنك المؤرخ في 19- 08- 1989

[2] بريش عيد القادر" **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر، 2006، ص54

وبهذا يمكن القول أن قانون 88 – 06 قد أعطى الاستقلالية الحقيقية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية، حيث أصبح البنك قانونيا يأخذ شكل مؤسسة ذات أسهم تعود ملكيتها للدولة، ويقوم بتسيير هذه الأسهم مجموعة من صناديق المساهمة من خلال الجمعية العامة ومجلس الإدارة، إلا أن هذه الإصلاحات

لم توافق التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني نحو تبني خيار اقتصاد السوق وهو ما تطلب مزيدا من الإصلاح الجذري للمنظومة المصرفية.

2الإصلاحات المصرفية بعد سنة 1990:

يعتبر قانون 1090 المؤرخ في 14-01 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين الأساسية للإصلاحات المصرفية، ذلك أنه نص تشريعي يعكس المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي في ظل اقتصاد تحكمه آليات السوق، ونظرا لأهمية المبادئ والأفكار التي جاء بها قانون النقد والقرض، [1]

سنحاول التعرض لها ضمن النقاط التالية :

الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط :

كانت جميع القرارات في النظام السابق مبنية على التخطيط المركزي بما فيها القرارات النقدية، حيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، حيث أن الهدف الأساسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية المخططة.

وقد كرس قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط حتى يصبح اتخاذ القرارات النقدية التي تحددها السلطة النقدية يتم بناء على الأوضاع النقدية السائدة، ويسمح تطبيق هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- استرجاع البنك المركزي لدوره ومسؤولياته في السياسة النقدية تحريك وتفعيل السوق النقدية
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

[1] بريش عبد القادر "**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية**" مرجع سبق ذكره، ص 56

الفصل بين السلطة النقدية وخزينة الدولة :

كانت تعتمد الخزينة فيما سبق على تمويل عجزها على البنك المركزي بدون أية قيود، وهو ما ولد تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وفي ظل مبادئ قانون النقد والقرض القائم على الفصل بين هاتين السلطتين لم تعد الخزينة حرة في عمليات تمويل عجزها بل حددت قيمة التمويل بنسبة 10% من مواردها العادية للسنة المالية السابقة. وقد سمح هذا الفصل بين السلطتين بتحقيق الأهداف التالية:

-استقلالية البنك المركزي عن الخزينة.

-تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسوية الديون السابقة .

الفصل بين خزينة الدولة والنظام المصرفي :

في ظل مبادئ قانون النقد والقرض تم إبعاد الخزينة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث تم منح النظام المصرفي دوره التقليدي في منح القروض بالارتكاز على المردودية الاقتصادية للمؤسسة. و بهذا يسمح هذا الفصل بين خزينة الدولة والنظام المصرفي باستعادة هذا الاخير لوظيفته التقليدية وخصوصا تلك المتمثلة في منح القروض أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى أي قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

لقد ألغى قانون النقد والقرض تعدد مراكز السلطة النقدية في عدة مستويات، حيث أنه بمقتضى هذا القانون تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة والمتمثلة في هيئة جديدة تسمى مجلس النقد والقرض.

في إطار إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر وخصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض أصبحت البنوك العمومية تأخذ بمقاييس الاستقلالية والربحية والمردودية في نظامها التسييري خاصة فيما يتعلق بعملية تمويل الاستثمارات، حيث أصبحت هذه البنوك تؤسس علاقاتها التمويلية مع هذه المؤسسات على أسس اقتصادية وليس على أسس إدارية حيث في هذا الإطار وفيما يخص جانب تمويل ، أصبحت البنوك لها كامل الاستقلالية في منح

القروض وعمليات متابعتها لها بما يضمن لها تسيير شؤونها الداخلية الوطنية، وكان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في القرارات المتخذة،

إصلاح سنة 1990: النظرة الجديدة:

الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1988، ويعتبر هذا القانون من بين القوانين الأساسية للإصلاح في الجزائر، كما احتفظ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 إلا أنه حمل تصورات جديدة في عمل النظام المصرفي، كما أن مبادئه تظهر بوضوح الصورة المستقبلية التي يكون عليها هذا النظام.

تطور الحالة النقدية من 1990 إلى يومنا هذا:

بعد أن كان تحديد الأسعار إداريا من طرف السلطات العمومية [1]اتخذت هذه الأخيرة إجراءات بتحريرها وتركها تتحدد حسب ظروف السوق ابتداء من 1989 عن طريق القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05/07/1989 فتحرر الأسعار ساهم في ارتفاع مستويات التضخم مقارنة مع الفترة السابقة، حيث كان هناك عدة مراحل:

المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1996 والتي تميزت بتغيرات قوية للأسعار نحو الارتفاع أوحت بتوهج 1992 التضخم الذي مر من 24.9% سنة 1991 إلى 29.7% سنة 1995 مع الإشارة إلى أن سنة هي التي عرفت أعلى نسبة تضخم للحكومة مما دفعها إلى مراجعة الإصلاحات بما فيها قانون النقد والقرض المحاولة كسر استقلالية بنك الجزائر.

المرحلة الثانية: بداية من 1996 تناقص معدل التضخم من 18.6% إلى 0.3% سنة 2000 ليشهد بذلك الاقتصاد الوطني ولأول مرة انخفاضا مستمر المعدل التضخم لمدة خمس سنوات ووصوله إلى أدنى مستوى حيث كان أقل من 1% حيث ارتفع معدل التضخم ابتداء من سنة 2001 وبالضبط بداية من الثلاثي الثاني لهذه السنة، وهذا راجع إلى من زراعية متوسطة مع طلب كبير على الموارد الزراعية. أما في السنوات الأخيرة فإن معدل التضخم شهد انخفاضا محسوسا ب 2.5% من 2003 إلى 2006, حيث ظهر تحكم كبير للسلطات في معدل التضخم .

[1]القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض

من بين التعديلات التي وقعت على الجهاز المصرفي:

- توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها.
- السهر على الاستقرار النقدي المالي ولهذا العرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية.
- مراقبة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن يسير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

في الإطار سلامة النظام المصرفي فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها كما حدد القواعد المطبقة ليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية بقواعد تتماشى مع التطورات المالية بغرض الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي الدولي، ونتيجة للأزمة العالمية لسنة 2008 التي مست مركز الاقتصاد عالميا قرر زعماء هذه اللجنة بإجراءات صارمة وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والكومة في القطاع المصرفي" .

وقد عملت الجزائر منذ إصدار قانون النقد والقرض على تبني هذه القواعد على مراحل تتماشى مع الظروف الاقتصادية، حيث عملت على إرساء قوانين تتعلق بتكوين رأس المال البنوك كما واصلت الجزائر عملية الإصلاح المصرفي وتابعت أهمية إنشاء جهاز للإشراف والرقابة البنكية معدل كفاية رأس المال والمحدد عند 08% نسبة 20% سنة 2012.

في سنة 2011، تضمن قانون المالية ما يلي :

لقد شرع البنك الوطني الجزائري في مارس 2011 تطبيق الاتفاقية الموقعة مؤخرا بين وزارة المالية ومؤسسات رأس المال الاستثماري في إطار صناديق الاستثمار للولايات التي قررتها السلطات العمومي والمدعمة برأس مال إجمالي بقيمة 18 مليار دج.

كما أصدر بنك الجزائر تنظيم متعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك . [1]

المطلب الثاني: اثر تمويل البنكي على حجم الاستثمارات بالجزائر

في ظل غياب سوق مالي نشيط، فتمويل الاستثمار في الجزائر يقع كليا على عاتق النظام البنكي بمختلف مؤسساته يضاف إليه التمويل الناشئ من الصندوق الوطني للاستثمار والذي تم استحداثه في مكان البنك الجزائري لتنمية، فرغم تذبذب مستويات السيولة داخل النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الأخيرة، لكن تبقى البنوك العنصر الأساسي في عملية تمويل الاستثمارات.

قبل الأزمة العالمية التي خلفتها انهيار أسعار البترول في 2014، سجل النظام البنكي في الجزائر فائضا مرتفعا للسيولة في ظل فائض الموجودات الخارجية وهو ما ادى بالبنوك لعدم التوجه للبنك المركزي من اجل اعادة التمويل، ومع الصدمة العالمية انخفض مستوى السيولة تحت 1000 مليار لأول مرة منذ سنوات في ظل انخفاض عائدات قطاع المحروقات، وانتعشت قليلا السيولة مع نهاية 2017 بعد دخول الية التمويل الغير تقليدي حيز التنفيذ، ومع الازمة الصحية العالمية نتيجة فيروسcovid-19وانعكاسه على القطاع المالي والمصرفي، بحيث عمل بنك الجزائر على تحرير جزء من السيولة لدى المصارف من خلال تفعيل ادوات السياسة النقدية.

وفي الجدول الاتي نجد مستويات السيولة المصرفية خلال فترة 2012/ 2021 :

[1] سليمان ناصر النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، جامعة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، ص 155

جدول رقم (1-2): مستوى السيولة المصرفية خلال الفترة 2012-2021

السنة	مستوى السيولة	السنة	مستوى السيولة
2012	2876.2	2017	1380.6
2013	2692.9	2018	1557.6
2014	2730.9	2019	1100
2015	1832.6	2020	632.3
2016	820.9	2021	551.2

المصدر: من اعداد الطالبين مع الاعتماد على تقارير البنك المركزي

في ظل ركود السوق المالي الجزائري منذ سنوات، يحمل النظام البنكي على عاتقه تمويل التنمية بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة، وبلغ حجم القروض في نهاية 2019 حوالي 10857.8 مليار دينار منها حوالي 48% موجهة للقطاع الخاص، من بينها حوالي 7846.8 مليار دينار هي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة الأجل أي بنسبة تفوق 72% [1]

وفي الجدول التالي يبين تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد منذ 2012 الى سنة 2021

جدول رقم (2-2): مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك التجارية 2012-2021

السنة	مجموع القروض	السنة	مجموع القروض
2012	4285.66	2017	8877.9
2013	5154.54	2018	9967.3
2014	6502.9	2019	10857.8
2015	7275.6	2020	11182.2
2016	7907.8	2021	11236.4

المصدر : من اعداد الطالبين مع الاعتماد على تقارير البنك المركزي

نلاحظ انه من سنة 2012 إلى سنة 2014 زادت قيمة القروض بنسبة تزيد عن 51% وذلك رغم ازمة البترول العالمية لتلك السنة وظلت في تزايد مستمر وصولا إلى سنة 2019.

[1] تقرير بنك الجزائر، 2020، صفحة (12)،

ورغم جائحة الكوفيد -19- الا انا حجم القروض ظل في تزايد مستمر و ارتفعت نسبته لتصل 11236.4 سنة 2021 و ذلك بزيادة قدرها 13% مقارنتا بسنة 2019 .

ونلاحظ زيادة حجم القروض و ذلك بسبب مختلف الإصلاحات النقدية و السياسات التي انتهجتها الحكومة من أجل تحرير عمل البنوك على غرار تبسيط إجراءات القرض وتسريعها لتسهيل عملية الحصول على القروض للأفراد والشركات و زيادة شفافية العمليات المتعلقة بمنح القروض لضمان عدم وجود فساد أو تضارب مصالح . هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وفي الجدول التالي يبين تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد منذ 2012 الى سنة 2021 في كل من البنوك العامة و الخاصة :

جدول رقم (3-2): مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك العامة والخاصة بالجزائر 2012-2021

السنة	قروض ممنوحة من البنوك العمومية	قروض ممنوحة من البنوك الخاصة	السنة	قروض ممنوحة من البنوك العمومية	قروض ممنوحة من البنوك الخاصة
2012	3715.2	569.9	2017	7706	1171.9
2013	4458.6	695.8	2018	8631.7	1335.6
2014	5709.5	793.6	2019	8924.6	987.5
2015	6366.2	909.4	2020	9268.5	1108.7
2016	6927.2	980.6	2021	9128.6	1576.7

المصدر: من اعداد الطالبين مع الاعتماد على تقارير البنك المركزي

ويبين الجدول التمركز الذي يشهده توزيع القروض في الاقتصاد بحيث أنا البنوك العمومية الستة تسيطر على 86% من حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وهذا في ظل ابتعاد البنوك الخاصة والتي هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية عن التمويل لعدة أسباب

أبرزها صغر رأسمالها وكذا عدم قبولها على تحمل المخاطرة والخطر وهذا حتى تحافظ على مستوى مقبول لمعدل الملاءة.

فمساهمت القطاع المصرفي الخاص في تمويل الاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية يبقى ضعيف مقارنة بالبنوك العمومية الستة.

المطلب الثالث : اجراءات منح قروض استثمارية في الجزائر

إن قيام البنك بتمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أمواله لمدة طويلة. يتحمل فيها مخاطر وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فإن البنك يقوم بدراسة ملف القرض و الدراسة المالية المعمقة و كذلك دراسة المؤشرات المالية

1. معلومات حول القرض: و هي مجموعة من الوثائق التي يتقدم بها الزبون للوكالة كإثباتات و معلومات حول القرض. ملف طلب قرض يحتوي عموما على الوثائق التالية:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- شهادة عدم الانتماء.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- شهادة الإقامة.
- نسخة من البطاقة الوطنية مصادق عليها.
- إثبات التأهيل.
- سجيل تجاري.
- البطاقة الضريبية.
- الملف التقني.
- الفاتورة الأولية.
- الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع.

2/ **الضمانات**:

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد و احتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، و بعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع

الجهوي للاستغلال، ومن أجل قبول طلب القرض ، ثم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب تسيري منطقي للنشاط البنكي, وهنا مجمل عناصر الضمانات:

- المساهمة الشخصية
- حصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار.
- الرهن الحيازي للعتاد و الرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض.

3. دراسة القرض قرار القبول و الرفض:

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون ، يقوم مجلس القرض [1] (اللجنة الداخلية) بدراسته على مستوى الوكالة ، و إبداء رأيه الأولي فيه. و بعدها يحول الملف في نسخة أخرى على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال (الخلية القضائية المتخصصة في دراسة ملفات طلبات القروض) و هذا من أجل إقامة دراسة ثانية معمقة ، ترتكز على العناصر الموضوعية. و في هذا الصدد و بعد القيام بالدراسة الثانية للملف نكون أمام حالتين:

3-1 حالة القبول : في حالة قبول الملف ، يتم تحرير ترخيص لقبول القرض الذي هو وثيقة رسمية للبنك و لإعدادها يجب احًترام التدابير القانونية المعمول بها ، حيث في كل الأحوال يجب أن لا يكون محررا باليد أو يحمل أي بيان خطي ، و إذا ظهر هناك شك أو غموض وجب الحجز فورا ببيان كتابي ، و النسخة الأصلية ستحول على مستوى الوكالة.

3-2 حالة عدم القبول : في حالة عدم قبول الملف(الرفض)، و إذا تم اعتبار أن اللجنة القضائية التابعة لمجمع الاستغلال بعد قرارها بالرفض لم تأخذ بعني الاعتبار بعض العوامل أو لم تقدر بعض العناصر ، أو جوانب الملف بقيمتها الحقيقية ،

[1] الطاهر لطرش"مرجع سابق ذكره ص 96

الثاني : الدراسة المالية لملف القرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول، وفي هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون للوكالة كإثباتات مالية ومحاسبية. ويتم من خلالها تحليل مالي للمشروع و دراسة المشروع .

اولا : التحليل المالي:

عندما يقدم البنك على منح قروض لتمويل الاستثمارات، فإن طبيعة المخاطر تتغير عما كانت عليه في قروض الاستغلال ذلك أن تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك لفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها.

وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فإنه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة تختلف نسبيا عن القراءة المالية التي يقوم بها في حالة القروض قصيرة الأجل. وتركز هذه القراءة بالدرجة الأولى على تحليل مناصب الميزانية التي لها بعدا زمنيا طويلا،ولكي يقوم بذلك يركز البنك على استعمال بعض النسب الجوهرية، نتعرض لها فيما يلي:

1/1التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك. والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها. ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الإهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة[1] .

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول أجال الاستحقاق إنما يعتمد إلى حد بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع.

[1] الطاهر لطرش, مرجع سابق ذكره, ص 102

2/1 .نسبة المديونية:

في حالة التمويل طويل الأجل، يهم البنك كذلك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أن تغطى الديون متوسطة وطويلة الأجل. ويقاس هذا الأمر بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها القرض محل الدراسة، ولاعتبارات الأمان التي تعتبر هدفا أساسيا للبنك، يفضل أن تكون هذه النسبة في حدود الواحد الصحيح.

3/1نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الأجلة:

إضافة إلى النسب السابقة التي يستعملها البنك[1]، والتي تعطي له فكرة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة في مواجهة المديونية الأجلة (المديونية متوسطة وطويلة الأجل)، فإنه يقوم بحساب نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الأجلة. والهدف من هذه النسبة هو معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية الأجلة.

ومن الواضح أن هذه السنوات إنما يعتمد على حجم الأرباح التي تحققها المؤسسة. فإذا كان حجم الأرباح المحققة كبيرا عبر السنوات فإن عدد السنوات اللازمة لتغطية المديونية الأجلة بواسطة الأرباح سوف يكون صغيرا.

ومن وجهة نظر البنك، فإن المؤسسة تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الأجلة بواسطة الأرباح قليلا. وبطبيعة الحال فإن البنك من وجهة النظر هذه فإنه يستطيع أن يأمل في تجمع ظروف أفضل لكي تكون الأموال التي يقدمها للتمويل في أمان من مخاطر عدم التسديد.

إضافة إلى هذه المعايير، يمكن أن نعرض مجموعة أخرى من النسب التي تعتبر أساسية في أي تقييم جيد. وهذه النسب تعبر دوما عن العلاقة الموجودة ما بين النتائج التي تحققها المؤسسة ومديونيتها. وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي

[1] دهيلي الطيب "دور البنوك في تمويل المؤسسات الإقتصادية" مذكرة ماستر,في العلوم التجارية ,جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2004,ص98

1/ 4نصيب المصاريف المالية في النتائج:

ويقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال، ويدل على الجزء الذي تحتله المصاريف المالية (الفوائد المدفوعة على القروض) في النتائج التي تحققها هذه المؤسسة. وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجها إيجابيا للمؤسسة. وتعتبر المؤسسة عادة في حالة جيدة إذا كانت هذه النسبة في حدود 0.4

5/1 تغطية رؤوس الأموال المستثمرة:

يمكن التعبير عن هذه التغطية بواسطة نسبة الموارد الدائمة إلى رؤوس الأسواق المستثمرة، ونفيس الجزء من رؤوس الأموال المستثمرة المغطاة بواسطة الموارد الدائمة، ويكون الوضع عاديا إذا كانت هذه النسبة تتراوح بين0.85 /0.8

6/1 قدرة التسديد:

يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الإجمالية. ويعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها، وعادة يكون الوضع مقبولا عندما تدور هذه النسبة في حدود 0.3.

ثانيا :دراسة المشروع :

إذا كان التحليل المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة وثمينة عن حالة المؤسسة، فإن هذا التحليل لا يغني عن القيام بنوع آخر من الدراسة والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل[1]. لأنه وإن كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة، فإن النتائج المنتظرة من المشروع إذا كانت سلبية، وخاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا، من الممكن أن تؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا وبشكل يمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

وتعتمد مصداقية الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع (وذلك خلال فترة حياته) على ضرورة توفر كم هائل من المعلومات الموثوقة، كما تعتمد أيضا وبشكل كبير على

[1] عزيزي ليلى "دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية" رسالة ماستر,جامعة الجزائر,2004

القدرة على التنبؤ بإيرادات ونفقات المشروع مستقبلا. وهذا بالضبط ما يجعل البنك يمتلك أجهزة كاملة تقوم بمثل هذه الدراسات.

إن فهم دراسة المشروع يعتمد على الإلمام ببعض المفاهيم الضرورية. والغرض منهجي، سوف نقوم في مرحلة أولى بعرض هذه المفاهيم باختصار وتركيز، لنقوم في مرحلة ثانية بعرض أهم طرق التقييم المتبعة في دراسة المشروع.

1.التكلفة الأولية للاستثمار:

وهو عبارة على الإنفاق الذي تقوم به المؤسسة في بداية الفترة لتنفيذ الاستثمار، وبطبيعة الحال يفترض أن هذا المبلغ يدفع بالكامل في بداية الفترة.

فإذا افترضنا أن هذا الاستثمار يتمثل في شراء آلة قيمتها الإجمالية 10.000 د.ج (بما فيها المصاريف الأولية المرتبطة بشراء هذه الآلة مثل مصاريف النقل وغيرها)، فإن التكلفة الأولية للاستثمار في هذه الحالة هي 10.000 د.ج.

2.عمر المشروع:

ويقصد بعمر المشروع المدة التي يبقى أثناءها الاستثمار في الاستعمال في المؤسسة. فإذا كانت الآلة التي تكلمنا عليها سابقا تستعمل في المؤسسة لمدة خمس

(05)سنوات، يكون ذلك هو عمر هذه الآلة.

3. التدفق النقدي:

خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية ونتحدث بطبيعة الحال على عائدات متوقعة، وتتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة، وتسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة. كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، وتتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة والمواد الأولية ... الخ. وتسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة. والتدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة والحصة السنوية لاهتلاك هذا الاستثمار (والتي تم اعتبارها من بين عناصر التدفق الصادر في مرحلة سابقة) والتدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب.

4. القيمة الزمنية للنقود وفكرة الاستحداث:

من الواضح أن قيمة وحدة النقد في الزمن تتأثر بمعدل التضخم، وهي من وراء ذلك تؤثر على كل المقبوضات الموجودة بحوزة الأفراد، ولكن من وجهة لم المستثمر هناك عامل آخر يؤثر على ما لديه من نقود في لحظة من اللحظات وهو معدل الفائدة، وفي الواقع تمثل هذه الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار الذي يود هذا المستثمر القيام به.

وعليه، فإنه بالنسبة لهذا المستثمر تكون وحدة النقد التي يحصل عليها الآن من وحدة نقد يحصل عليها بعد شهر أو بعد سنة ... وهكذا. ، ويحصل من وراء ذلك بعد سنة على أكثر من وحدة نقد واحدة[1] (وهو يحصل في الحقيقة على وحدة النقد الأصلية مضافا إليها جزء يقابل معدل الفائدة). وهذا يعني أن قيمة وحدة نقد واحدة بعد سنة هي أقل قيمة من وحدة نقد واحدة الآن.

ويفرض هذا الأمر إذا عند المقارنة بين تدفقات نقدية لسنوات مختلفة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الاختلافات. يجب أن تقيم كل التدفقات النقدية بوحدة ذات قيمة متماثلة في مختلف الأوقات. وبما أن أولى المدفوعات التي قامت المؤسسة كانت في بداية المشروع، وذلك عندما قامت بالاستثمار الأولي، يجب بأن تحسب كل التدفقات التالية لها بقيمة وحدة النقد التي تم بها الدفع في بداية المشروع تسمى عملية حساب قيمة التدفقات في مختلف سنوات حياة المشروع قيمة وحدة النقد في بداية المشروع (وقت الإتفاق الأولي) بعملية الاستحداث. وسمى قيمة التدفق في سنة معينة المحسوب بقيمة وحدة النقد في بداية المشروع القيمة الحالية للتدفق النقدي.

وتبقى المشكلة الآن في معرفة المعدل الذي تتم به عملية الاستحداث. في حقيقة الأمر، يمكن النظر إلى هذا المعدل من وجهتي نظر وجهة النظر الأولى وهي المتعلقة بالمؤسسة، وفي هذه الحالة فإن معدل الاستحداث والذي يسمى أيضا تكلفة رأس المال هو مجموع التكلفة المرجحة للقروض بعد طرح معدل الضرائب والتكلفة المرجحة للأموال الخاصة. أما وجهة النظر الثانية وهي المتعلقة بالبنك، في هذه الحالة يمكن الاكتفاء باستعمال معدل الفائدة كمعدل للاستحداث.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد "إدارة الإئتمان" دار وائل للنشر و التوزيع,عمان2004,ص 124

طرق تقييم الاستثمار:

في الحقيقة، يمكن استخدام العديد من طرق تقييم الاستثمارات. وتأخذ كل طريقة المشكلة من وجهة نظر مختلفة. إلا أنه في هذه الفقرة سوف نقتصر على استخدام أربعة معايير للتقييم هي : طريقة فترة الاسترداد، طريقة مؤشر المردودية،

طريقة معدل العائد الداخلي وأخيرا طريقة القيمة الحالية الصافية.

1. فترة استرداد رأس المال المستثمر :

تعتبر فترة الاسترداد من الطرق القديمة في تقييم الاستثمار، كما تعتبر من أبسط الطرق وأسهلها على الإطلاق. وتبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة

لتغطية تكلفة الاستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن هذا الاستثمار. ومن خلال هذا التعريف، يمكن ملاحظة أن طريقة فترة الاسترداد تشبه كثيرا طريقة عتبة المردودية، إذ أن كلاهما يعبر عن النقطة التي عندها لا تحقق المؤسسة لا ربحا ولا خسارة. وتجدر الإشارة إلى أنه حسب مفهوم هذه الطريقة، كلما كان عدد سنوات الاسترداد قليلا كلما كان ذلك أمرا حسنا.

مثال: لنفرض أن مؤسسة قامت بشراء آلة عمرها خمس سنوات بمبلغ 15.000 د.ج، وكانت الأرباح المتولدة عن استخدامها من السنة الأولى إلى السنة الخامسة على الترتيب كما يلي : 2.500 د.ج، 3.000 د.ج ، 4.500 درج ، 5.000 درج 6.500 د.ج. وتلاحظ أن هذه المؤسسة تسترجع رأس المال المستثمر في الأربع سنوات الأولى من حياة هذا الاستثمار

ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تركز على جانب السيولة أكثر مما تركز على جانب المردودية. فالمهم حسب هذه الطريقة هو معرفة عدد السنوات التي تسترد خلالها الأموال المستثمرة (أي تلك السنوات الكافية لإعادة تشكيل السيولة)، حتى وإن كان عند هذه السنوات أقل فعلا من عدد سنوات عمر المشروع أو الاستثمار، وهذا يعني أنها لا تركز عما تسفر عنه العملية من نتائج في السنوات التالية لفترة الاسترداد. كما أن هذه الطريقة من حيث معناها تميل إلى تفضيل المشاريع الصغيرة عن المشاريع الكبيرة، باعتبار أن هذه

الأخيرة تتطلب استثمارات (نفقات) كبيرة يصعب استردادها في سنوات قليلة، وهو ما يعاكس الهدف المتوخى من استعمال هذه الطريقة.

وهناك أمر مهم تجب الإشارة إليه، وهو أن القراءة الخاصة لهذا المعيار ليست نفسها من وجهة نظر البنك أو من وجهة نظر المؤسسة. فما يعتبر من مساوئ هذه الطريقة من وجهة نظر المؤسسة، يعتبر من محاسنها من وجهة نظر البنك،

2. مؤشر المردودية :

فالمؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق حد أدنى من المردودية وهذا ما لا تأخذ به هذه الطريقة) لضمان استمراريتها، بينما يفضل البنك أن يرى المؤسسة في أجالها المحددة. دائما تتمتع بحالة مرضية من السيولة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية.[1]

مؤشر المردودية أو مؤشر الربحية هي طريقة أخرى لتقييم المشاريع الاستثمارية من الناحية المالية. ويقاس بواسطة قسمة متوسط الأرباح المحققة خلال سنوات عمر المشروع على الاستثمار الأولي. وعلى هذا الأساس، فهو عبارة عن مقلوب مؤشر فترة الاسترداد.

مثال : إذا أخذنا المثال السابق، يمكن حساب مؤشر المردودية كما يلي:

$$100 \times \frac{6500 + 5000 + 4500 + 3000 + 2500}{\frac{5}{15000}}$$

$$28.66 = 100 \times \frac{21500}{\frac{5}{15000}}$$

وإن كانت هذه الطريقة تهدف إلى تحديد معدل ربحية الاستثمار، فهي لا تأخذ مفهوم المردودية من جميع أوجهها. فهي تأخذ فقط بعين الاعتبار الربح النقدي المحقق خلال كل سنوات عمر المشروع بنفس الوزن. وهذا يعني أنها تهمل أثناء الحساب أخذ القيمة الزمنية للنقود بالحسبان.

[1] الطاهر لطرش"تقنيات بنكية"مرجع سابق ذكره ص 104

وعلى الرغم من هذه المساوئ، تستعمل طريقة مؤشر المردودية في التقييم بشكل واسع وذلك لبساطته من جهة ولأنه يأخذ بالاعتبار مسألة مردودية الاستثمار(وإن كان ذلك من وجه واحد كما سبقت الإشارة إلى ذلك) وليس فقط مسألة السيولة.

3. معدل العائد الداخلي:

تعتبر هذه الطريقة من بين الطرق الحديثة في تقييم الاستثمارات. كما تعتبر تحدى الطريقين إلى جانب القيمة الصافية التي يمكن أن تعبر عن قياس معقول. ريم موضوعي للاستثمار، ذلك أن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار وفي أن واحد تدفقات النقدية الصافية خلال سنوات عمر المشروع والقيمة الزمنية للنقود.

ويمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الاستحداث الذي ينوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الاستثمار والتكلفة الأولية للاستثمار، وعليه، [1]إذا فرضنا أن التكلفة الأولية الاستثمار هي i0. والتدفقات النقدية الصافية المتولدة عن استخدام استثمار عمره n من السنوات. وهي غير متساوية معطاة على الترتيب من السنة الأولى إلى السنة n، يمكن إيجاد معدل العائد الداخليr . كما يلي مع فرض أن القيمة المتبقية للاستثمار في نهاية الفترة معدومة.

$$\frac{S1}{(1+\mathrm{r})}+\frac{S2}{(1+\mathrm{r})^2}+\frac{S3}{(1+r)^3}+\cdots+\frac{Sn}{(1+r)^n}$$

وإذا كانت التدفقات النقدية الصافية متساوية، فإن معدل العائد الداخلي يمكن إيجاده بواسطة الصيغة التالية مع فرض أن القيمة المتبقية للإستثمار في نهاية الفترة معدومة.

مثال 1 : باستعمال معطيات المثال السابق، وعلى فرض أن القيمة المتبقية من الاستثمار في نهاية السنة الخامسة معدومة، يمكن إيجاد معدل العائد الداخلي كما

$$15000=\frac{2500}{1+r}+\frac{3000}{(1+r)^2}+\frac{4500}{(1+r)^3}+\frac{5000}{(1+r)^4}+\frac{6500}{(1+r)^5}$$

[1] الطاهر لطرش"تقنيات بنكية"مرجع سابق ذكره ص108

وبعد إجراء العمليات الحسابية الضرورية نجد أن معدل العائد الداخلي . يساوي بالتقريب 11.29% . ويقوم البنك بمقارنة هذا المعدل مع سعر الفائدة على القرض. فإذا كان سعر الفائدة أقل من هذا المعدل، فهذا يعني أن عائد المؤسسة من هذا المشروع يغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القرض الموجه لتمويله..

4. القيمة الحالية الصافية:

تعتبر طريقة القيمة الحالية الصافية، مثل معدل العائد الداخلي، من أكثر الطرق موضوعية ودقة في تقييم مردود الاستثمارات، وذلك لنفس الأسباب التي رأيناها عندما درسنا معدل العائد الداخلي.

ويمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية التدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار، وأما القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية فيمكن حسابها أو استحداثها) بواسطة معدل الاستحداث الذي يتمثل من وجهة نظر البنك في معدل الفائدة. ومن الواضح، أن الاستثمار يكون مقبولا عندما تكون القيمة الحالية الصافية موجبة.

وعموما، يمكن حساب القيمة الحالية الصافية (VAN) لاستثمار عمره . من السنوات، وقيمته المتبقية في نهاية السنة الأخيرة معدومة فرضا، ومعدل استحداثه هو i والتدفقات النقدية الصافية هي..s0.s1.s2.

$$VAN = \frac{S1}{(1+i)} + \frac{S2}{(1+i)^2} + \cdots + \frac{Sn}{(1+i)^n} - l0$$

مثال 1 : إذا أخذنا معطيات المثال السابق، حيث تكون التدفقات النقدية السنوية غير م الولاية، والقيمة المتبقية للمشروع في نهاية السنة الخامسة معدومة، ويكون معدل الاستحداث يساوي 11% ، يمكن حساب القيمة الحالية الصافية كما يلي:

$$VAN = \frac{2500}{(1.11)} + \frac{3000}{(1.11)^2} + \frac{4500}{(1.11)^3} + \frac{5000}{(1.11)^4} + + \frac{6500}{(1.11)^5} - 15000$$

Van=128.95

وتلاحظ أن القيمة الحالية الصافية لهذا الإستثمار موجبة. وعليه، يمكن أن يقبل البنك تمويل هذا المشروع.

خاتمة الفصل :

للقطاع البنكي دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على حشد الاموال وتقديم القروض لتمويل مشاريع الاستثمارية خاصة الناجحة أو ذات البعد التنموي والقادرة على تحدي المعوقات والصعوبات. ، إلا أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحسين الكفاءة الاستثمارية. فالعلاقة بين التمويل البنكي والكفاءة الاستثمارية تعتمد على عدة عوامل متغيرة. فيعتبر تمويل الاستثمارات أحد أهم الرهانات القائمة و لهذا تعزم المنظومة البنكية في الجزائر على تسييرها و السعي الى زيادة الطاقة التمويلية للاستثمارات و كذا التسيير الأمثل لها .

الخاتمة

الخاتمة :

تلعب البنوك دورا جوهريا في عملية تمويل الاستثمارات فهي تقوم بتقديم مختلف الصيغ التمويلية و تسهيل عملياتها من أجل تمويل الأستثمار, فهي تعتبر العمود الاساسي لتمويل الاستثمار في الجزائر,و ذلك من أجل تنمية الاقتصاد الوطني , رغم أن التمويل البنكي يلعب دوراً مهماً في دعم الاستثمارات، إلا أن تأثيره على الكفاءة الاستثمارية يبقى نسبيا و متأثرا بعدة عوامل .لذلك سهرت السلطات على القيام بالعديد من إصلاحات على القطاع البنكي و ذلك من أجل خلق بيئة إئتمانية مناسبة لتمويل الأستثمارات.

وقمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري للتمويل البنكي حيث تعرضت الدراسة الى مفاهيم عامة حول التمويل البنكي و كذا السياسة الاقراضية للبنوك و قمنا بدراسة العوامل المحددة لأنواع التمويل.

ثم انتقلنا الى اليات التمويل البنكي وقمنا بالتطرق الى صيغ وطرق التمويل البنكي طرق التمويل البنكي ودرسنا الجدوى الاقتصادية من التمويل البنكي. حيث يعد التمويل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي بصفة عامة حيث له عدة اشكال وأنواع ومصادر ولهذا يعتبر المحرك الأساسي والرئيسي لأي مشروع وتطرقت الى دوره الفعال في الجهاز المصرفي الجزائري متوقفا على الدراسة الموضوعية والفعالة لاهم الجوانب المتعلقة به.

وفي الجانب التطبيقي قمنا بتوضيح اليات تحقيق الكفاءة الاستثمارية و ابراز العلاقة بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية . و كذلك شملت دراستنا تتحليل مؤشرات التمويل البنكي و الاشارة الى اثر تمويل البنكي على حجم الاستثمارات بالجزائر .

توصلت هذه الدراسة إلى أن للقطاع البنكي دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على حشد الاموال وتقديم القروض لتمويل مشاريع الاستثمارية خاصة الناجحة أو ذات البعد التنموي والقادرة على تحدي المعوقات والصعوبات. ، إلا أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحسين الكفاءة الاستثمارية. فالعلاقة بين التمويل البنكي والكفاءة الاستثمارية تعتمد على عدة عوامل متغيرة. يعتبر تمويل الاستثمار أحد أهم الرهانات القائمة

و لهذا تعزم المنظومة البنكية في الجزائر على تسييرها و السعي الى زيادة الطاقة التمويلية للاستثمارات و كذا التسيير الأمثل لها .

اختبار صحة الفرضيات:

ومن خلال هذه الدراسة قمنا بالإجابة على الفرضيات المطروحة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين التمويل البنكي و كفاءة استثمارية.

الاجابة: الفرضية خاطئة رغم أن التمويل البنكي يساهم في توفير رأس المال اللازم للاستثمارات، إلا أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحسين الكفاءة الاستثمارية, فالتمويل البنكي وحده لا يكفي لضمان تحسين الكفاءة الاستثمارية.

الفرضية الثانية: يبقى تأثير التمويل البنكي نسبيا على الكفاءة الاستثمارية

الاجابة: الفرضية صحيحة, رغم أن التمويل البنكي يلعب دوراً مهماً في دعم الاستثمارات، إلا أن تأثيره على الكفاءة الاستثمارية ليس مطلقاً، بل هو نسبي ويتأثر بعدة عوامل، منها : قطاع الاستثمار, الظروف الاقتصادية ....

نتائج البحث: أفرزت معالجتنا لهذا الموضوع عن مجموعة من النتائج، يتمحور أهمها فيما يلي:

- المشاريع الاستثمارية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية..
- اعتماد البنك في اتخاذ القرارات على معايير المردودية وفترة الاسترداد وهذا غير كافي لاتخاذ الحكم.
- لا يقوم البنك بمنح القرض لأي مؤسسة طالبة للقرض حتى وإن قام بدراسة تحليلية لملف القرض المقدم وظهرت إمكانية نجاح المشروع، فلا تستفيد هذه الأخيرة منحها للقرض وهذا بسبب البيروقراطية الموجودة في المؤسسات الجزائرية.
- اعتماد البنك في دراسته على أهم النسب المالية أي التحليل المالي دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد.
- نقص المعلومات والمعطيات الاقتصادية لدى البنوك والمتعلقة بنشاط المتعاملين الاقتصاديين، وذلك ما يعرقل عمليات الإقراض.

•اعتماد البنك في الدراسة المحاسبية للمؤسسات على الدراسة المقدمة من قبل محاسبين خواص، حيث يمكن أن تكون هذه القوائم غير معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة..

•يطلب البنك من المؤسسة الطالبة للقرض ضمانات كافية وتعتبر أهم مرحلة بها هي دراسة الملف طلب منح قرض، ويبقى الرهن العقاري أفضل الضمانات المطلوبة من طرف البنك لما له من مزايا باعتبار قيمته لا تتغير في المدى القصير.

الاقتراحات :

- تقليل الوثائق المطلوبة، مع مراعاة ظروف المستثمر.
- تخفيض معدل الفائدة علة المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمرين مراعاة للظروف.
- رفع مساهمة البنك في تمويله للمشاريع و زيادة المدة للسماح للمستثمر بإرجاع ما عليه.حتى تستعيد البنوك سيولتها و تتمكن من مواجهة احتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية فانه من الضروري الانفتاح على المشاريع الأجنبية.

آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكالية بحوث ودراسات نامل ان تنال حقها من الدراسة والتحليل المستقبلي وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك التجارية.
- اتخاذ القرارات المالية للمستثمر.

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم..

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

المراجع :

أ – المؤلفات والكتب :

1.أحمد ياسين عبد الرزاق بصبوص "علاقة كفاءة استثمارية بالبنوك التجارية" .

2.حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .

3.عبد المطلب عبد الحميد "دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" الدار الجامعية للطباعة و النشر, الإسكندرية سنة2005

4.سليمان ناصر النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، جامعة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006.

5.سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعطيات الائتمان، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

6.سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002 .

7.الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر ، 2005 ،

8.كاظم جاسم العيساوي دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تحليل نظري و تطبيقي .

9.محبوب بن محمود، حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط، دراسة الواقع الجزائري جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، أفريل 2006 .

10. محمد صالح الحناوي أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

ب – الرسائل الجامعية :

أولا : أطروحات الدكتوراه :

1.بريش عبد القادر ،التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر، 2006.

2.عمران عبد الحكيم، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2007

ثانيا : رسائل الماجيستير :

1.خديجة مراحي، "واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر" ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ,تخصص مالية و تأمينات, جامعة أم البواقي, الجزائر، سنة 2017

2.بن حراث حياة تقييم الاستثمار على مستوى المؤسسات و البنوك مذكرة ماجسيتر جامعة مستغانم 2006.

3.سمير هربان،" **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**"،أطروحة لنيل شهادة الماجستير،علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 / 2015 .

ثالثا : مذكرات الماستر :

1.جمعون نوال "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية" مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, تخصص اقتصاد نقدي و بنكي, جامعة الجزائر 2016

2.ريم كعباش، وفاء ناجم،" **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر** "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقادي و بنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016 ، 2017 .

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Société inter-bancaire de formation, Les credits bancaires .

رابعا : القوانين

1.قانون 86-12 المتعلق بنظام القرض والبنك المؤرخ في 19- 08- 1989

2.القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التمويل البنكي في الرفع من الكفاءة الاستثمارية للاقتصاد الوطني و إبراز واقع تمويل الاستثمارات و مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية و توصل هذا البحث إلى معرفة ماهية التمويل البنكي و دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة و من جهة أخرى إهتم هذا البحث بدراسة تطورات التمويل البنكي للاستثمارات في الجزائر و دراسة مؤشراته و كذا التعرف على الإجراءات المتبعة لمنح القروض.

الكلمات المفتاحية : التمويل البنكي. الكفاءة الاستثمارية .مؤشرات الاقتصاد الوطني

Abstract :

This study aims to highlight the role that bank financing plays in enhancing the investment efficiency of the national economy and to shed light on the reality of investment financing and its contribution to economic development. This research seeks to understand the nature of bank financing and its role in funding investment projects on one hand, and on the other hand, it focuses on studying the developments in bank financing for investments in Algeria, examining its indicators, and identifying the procedures followed for granting loans.